دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والاداري

The role of governance in combating financial and administrative corruption

م.م مصطفى علي عباس

دكتوراه قانون جنائي
في جامعة قم
الحكومية في
الجمهورية الاسلامية
الإيرانية

Mustafa
law8@gmail.com

الدكتور روح اللّه اكرمي

جامعة قم الحكومية

الكلمات الافتتاحية :
الفساد , الرقابة , الحوكمة الالكترونية ,اجهزة مكافحة الفساد ,صور الفساد

Keywords :
Corruption, censorship, electronic governance, anti-corruption agencies, images of corruption

Abstract: There was a development in the function of the state and an expansion in its activity at the beginning of the twentieth century. The need arose to issue legislation quickly in order to deal with emergency situations to which the state was exposed. Accordingly, the executive authority granted part of the powers of the legislative authority to confront exceptional emergency circumstances. However, these powers were granted to the authority. The executive authority is not absolute, but rather is restricted by subjecting all its decisions to judicial oversight to ensure their proper application of this principle. Thus, the role of the constitutional judiciary and the administrative judiciary appears to work to balance between the authority of the administration when it uses its exceptional powers and the preservation of the rights and freedoms of individuals by activating laws that have the ability to Deterring the state's exceptional authorities from violating the principle of exceptional legality.

الملخص

تعد ظاهرة الفساد المالي والاداري من الظواهر التاريخية القديمة التي وجدت مع وجود البشرية وتطورت هذه الظاهرة مع التقدم التكنولوجي الحاصل ,حيث اصبحت هذه

الظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تهدد وجود الدولة وكيانها ,ولا يقتصر خطر هذه الظاهرة على الدول النامية فقط بل يصل خطورتها على الدول المتطورة ايضا ,حيث اصبحت الظاهرة التي تخيف الدول وهي الوجه الثاني للإرهاب ,فتم اعداد البحوث والدراسات من اجل الوصول الى حل لهذه الظاهرة ,حيث لا يمكن القضاء على الفساد المالي والاداري بالجهود المحلية فقط بل يجب ان تتحد الجهود المحلية والدولية ,بالإضافة الى اشراك التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الفساد .

المقدمة:

" يعتبر الفساد المالي والاداري ,من اكثر الظواهر التي عرفتها البشرية خطورة على الحظارات والدول ,نظرا للاثار الخطيرة والسلبية التي يسببها في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات فكون الفساد سلوكا شبكيا ,ينتج من تفاعلات تنشأ بين عدة اطراف في المجتمع ,جعل منه ظاهرة متعددة الابعاد فهو ينتشر في مختلف المجالات السياسية ,والاقتصادية ,والاجتماعية وعاموديا عبر المستويات المتعددة التي يتكون منها البناء السياسي والاجتماعي لاي دولة ,ويؤثر الفساد على المنظومات المختلفة التي يتفشى فيها ,بما يشوه طبيعة العلاقات التي تربط بين مكوناتها الادارية الداخلية ,ويرتبط انتشار الفساد بالبيئة العامة التي تتفاعل فيها المنظومة التي ينتشر بها , وقد شهد نظام الادارة المحلية في العراق فساد هائل حيث تنوعت اشكاله حسب الظروف التي كانت تمر بها الدولة منذ الاحتلال العثماني والبرطاني والى الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣ ,حيث لم نجد من المشرع العراقي سن قوانين حقيقية ورادعة لهذه الظاهرة ,وعليه فأن تقليص مستويات الفساد في المؤسسات الحكومية يتطلب ايجاد قيم بديلة لتلك القيم فلشفافية بدل عدم الشفافية والضبابية والمسائلة بدل الرقابة الوصائية المتشددة والمشاركة الشعبية بدل حصر صلاحية تسيير الشؤون الادارية في المؤسسات الرسمية تشكل ما يعرف بالحوكمة الالكترونية التي تعتمدها العديد من الدول التي لديها مستويات فساد منخفضة .

منهج البحث : انتهج الباحث المنهج الوصفي ويقصد الطريقة التي يصف من خلالها الباحث الظاهرة المدروسة , ويربط من خلاله بين مختلف المتغيرات بناء على رؤيته العلمية

وتكمن اهميته في هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين المتغيرات المتمثلة في الفساد والحوكمة الالكترونية وكيفية ترابطها نظريا وتطبيقيا .

اهداف البحث : رغبة الباحث في مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي وعلى المستوى العلمي والعملي ,فالنقاشات التي تحصل في المؤسسات الدولية ومراكز صنع القرار وفي المؤسسات البحثية والجامعات كلها تركز على مواضيع الحكم الرشيد ومحاربة الفساد المالي والاداري ,وان هذه الدراسة تأتي في وقت يعاني به العراق والمجتمع معا من الفساد وما يعطل محاولات التنمية حيث لا يمر يوم الا ونسمع فضيحة جديدة للفساد وعليه الباحث يحاول تقديم اسهام ولو بسيط في محاربة هذه الظاهرة خدمة للوطن لرد جزء من جميل للعراق الذي نعيش بفضل خيراته .

خطة البحث

المطلب الاول – مفهوم الحوكمة الالكترونية وفوائد ها ومضارها

الفرع الاول: : مفهوم الحوكمة ومضارها وفوائدها

الفرع الثاني : فوائد وسلبيات الحوكمة الالكترونية

المطلب الثاني – العقبات ومتطلبات انشاء الحوكمة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد

الفرع الاول :عقبات ومتطلبات انشاء الحوكمة الالكترونية

الفرع الثاني :دور الحوكمة الالكترونية في مكافحة الفساد

الحوكمة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد : ان التطور السريع الذي تشهده الحضارة الانسانية وخاصة في المجالات الالكترونية اصبح لزاما على على الحكومات والدول ان تواكب هذا التطور والاتجاه نحو الحكومة الالكترونية والتكنلوجيا الرقمية. حيث ان الدول التي لا تواكب هذا التطور الرقمي اصبحت عاجزة عن مواصلة الحياة في ظل مجتمع دولي لا يعترف بالدول الضعيفة. ونلاحظ ان الشبكة الدولية وما يطلق عليها الانترنت من اهم وسائل البحث العلمي والاتصال المنخفض التكلفة. وكذلك تمكنت الحكومات المتطورة تكنلوجيا والمهتمة في مجال البيانات والمعلومات من تنشيط اقتصادها وتوفير فرص العمل وتشجيع

رؤوس الاموال على الاستثمار وان هذا واقع الحال ادى الى انقسام الدول الى دول غنية بسبب التطور العلمي والتكنلوجي ودول فقيرة متخلفة علميا وتكنلوجيا، [١]ومن هنا يجب تحديث اجهزة الحكومة بشكل جيد وايجابي على افراد المجتمع وعلى اجهزة الحكومة بصورة سرعة انجاز الاعمال والخدمات بصورة اكثر فعالية بالاضافة الى الاستثمار الامثل لبنك المعلومات الحكومية بحيث يزيد الاقتصاد من فعاليته وانجازه، [٢]حيث ان الحكومة الالكترونية تعد من التجارب الناجحة، والتي يجب العمل بها في اسرع وقت ممكن وخاصة في الدول العالم الثالث او ما يطلق عليها الدول النامية الذي يعاني القطاع الحكومي فيها من الروتين القاتل والاجراءات الادارية المعقدة دون وجود مبرر ومن اجل بيان اهمية الحوكمة الالكترونية في مجال مكافحة الفساد سوف نقسم مبحثنا هذا الى مطلبين وكما يأتي:

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة الالكترونية وفوائد ها و مضمارها

المطلب الثاني : العقبات ومتطلبات انشاء الحوكمة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة الالكترونية وفوائدها ومضارها : ان معرفة مفهوم الحوكمة الالكترونية يعد ضرورة مهمة، لغرض تحديد معناه والغاية منها, لإزالة البس والغموض ولغرض معرفة خواص الحوكمة واهميتها وسلبياتها والاطلاع على كافة جوانبها، [٣]حيث ان التطور التقني في طبيعته يسبق التطور القانوني وذلك يعود الى ان القانون ثابت بطبيعته ونصوصه ثابته، ومحددة ومحصورة في مجال كتب معينة وكان من الامور الضرورية ان يواكب القانون التطور العلمي الهائل والمستمر والاستفادة من التطور العلمي في دعم المجالات القانونية وخاصة المجالات التي تتعلق بخدمة المواطنين وتوفير الخدمات لهم واشباع حاجاتهم، [٤]حيث يوجد ثلاث مدارس اساسية وضعت مفهوم للحوكمة الالكترونية حيث سوف نتناول في الفرع الاول مدرسة ابداع الادارة و مدرسة اعادة الاختراع و مدرسة تكنلوجيا المعلومات اما الفرع الثاني فوائد ومضار الحوكمة وكما يأتي:.

الفرع الاول: مفهوم الحوكمة ومضارها وفوائدها

اولا- تعريف الحوكمة وفقا لمدرسة ابداع الإدارة: ان هذه المدرسة تدعو الى اهمية عمل تغييرات جذرية في مفهوم الادارة، والانتقال من الادارة التقليدية الى ادارة الاختراع والتغيير، وان الذين يدعمون هذه المدرسة ويؤيدونها يرون ان تقديم الخدمات الالكترونية من جانب الحكومة يجب ان تنطبق عليه مفاهيم معينة مثل تنظيم العلاقة بالعميل وتسويق العلاقة والانتقال بالافراد وغيره من المفاهيم التي تجعل الافراد في اعلى اهتمامات التنظيم,[٥]حيث ان البعض ينظر بأن المقصود بالحوكمة الالكترونية هي امكانية الدولة على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات واشباع الحاجات فيما بينها وبين القطاعات والافراد بدقة وسرعة وبتكاليف قليلة عبر الشبكة الدولية الانترنت مع توفير امن وسرية المعلومات المتناقلة وترتكز على امرين هما:.[٦]

١.اجرائي:.ويتعلق في انجاز المعاملات وتقديم الخدمات عن بعد مع التعهد بضمان مصداقيتها وصحتها.

٢.تقني:. ويقصد به اعداد المعلومات بشكل الكتروني وتناقلها عبر الشبكة الدولية الانترنت مع الالتزام بسريتها ودقتها.[٧]

حيث يرى طرف اخر من المدرسة ان الحوكمة الالكترونية هو القيام بأغلب التعاملات الادارية والخدمية عن طريق الاستخدام الحاسوب وشبكة الانترنت، فيتم الاستغناء عن التعاملات الورقية بتعاملات الكترونية دون الحاجة الى الانتقال من مكان الى اخر، ومن اجل تحقيق اكبر رضا بمستوى الخدمات المقدمة للزبون، وكما يعرفها البعض بأنها البيئة التي من خلالها تقدم الخدمات الى الاشخاص ويتم انجاز النشاطات الحكومية للدائرة المعنية وبين الدوائر المختلفة باستخدام شبكة المعلومات،[٨]ومن خلال ما ورد انفا وعلى الرغم من تعدد التعريف لدى مدرسة ابداع الادارة الا ان جميع التعاريف تشير الى ان الحوكمة عبارة عن استعمال التقنيات الالكترونية الحديثة لدى مؤسسات الدولة من اجل التحسين من الخدمة المقدمة للمواطنين، بصورة سهلة وسريعة واكثر شفافية،[٩]حيث يجب ان نلاحظ ان الحوكمة الالكترونية لا يكون استخدامها فقط من قبل مؤسسات الحكومة بل ان استخدامها يمتد

الى كافة مجالات الحياة حيث شمل استخدامها من قبل المؤسسات التشريعية كالبرلمانات وكذلك استخدمت من قبل القضاء في المحاكم. [١٠]الا ان البعض يرى ان استخدام الجهات الاخرى للحوكمة لا يعدو سوى استخدامات شكلية. [١١]الا ان ذلك يعد اشارة ايجابية لادخال العمل الالكتروني في كافة جوانب الحياة ومن ضمنها السلطات الاخرى في الدولة التشريعية والقضائية

ثانيا : تعريف الحوكمة وفقا لمدرسة تكنولوجيا المعلومات : ان لدى هذه المدرسة ثلاث مفاهيم للحوكمة الالكترونية حيث يرى الفريق الاول ان الحوكمة الالكترونية هو المفهوم الذي اخذت به الحكومة البريطانية والذي يقوم على اساس ان مؤسسات الدولة تقوم بتقديم الخدمات عبر الطرق الالكترونية وتستخدم الوسائل الالكترونية حيث تحتوي الوسائل الالكترونية على خطوط الاتصال واجهزة الحاسوب واي جهاز الكتروني اخر. [١٢] اما الفريق الثاني فيرى ان الحكومة الالكترونية هي امكانية الاجهزة الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين عن طريق الشبكة الدولية الانترنت بسرعة وسهولة ودقة وبمجهود اقل والتقليل من حجم التكاليف عن طريق تقديم طلب من قبل المواطن عبر شبكة الانترنت ومن خلال موقع واحد. اي ان الحوكمة تعني استخدام الوسائل الرقمية والتقنيات الحديثة في انجاز الطلبات الادارية. [١٣]اما الفريق الثالث فيرى الحوكمة الالكترونية عبارة عن مجموعة من التطبيقات التكنلوجيا التي تسعى الى ترسيخ تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة عبر الانترنت من اجل زيادة عمل الحكومة بكفاءة عالية.[١٤]نستنتج مما ورد انفا ان فريق مدرسة تكنولوجيا المعلومات بالرغم من تباينهم في تعريف الحكومة الالكترونية الا انهم يجمعون في ان الحوكمة الالكترونية تقوم على مبدأ تقديم الخدمات بوسائل تقنية متطورة.[١٥]

ثالثا : تعريف الحوكمة وفقا لمدرسة اعادة اختراع الحكومة : ان هذه المدرسة تقوم على راي ان الحكومة الالكترونية هي اعادة تأسيس حكومة من خلال عمل تغييرات جوهرية في اساليب واستراتيجيات تفاعل الحكومة، وان خدمات الحكومة المقدمة الى الاشخاص تستند الى اسس الانصاف والعدالة والشفافية والديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار كما تقوم على اساس التسويق، حيث ينبغي تسويق خدمات الحكومة بما يحقق الاهداف المرجوة،[١٦] واما فريق الاخر في نفس المدرسة عرفها انها مرادف لعمليات تبسيط الاجراءات الحكومية وتمشية النظام البيروقراطي للاشخاص من خل تقديم الخدمات لهم بصورة سريعة وعادلة في ضوء النزاهة والشفافية والمحاسبة الحكومية،[١٧] وقد عرفها فريق اخر للحوكمة بأنها سعي الحكومات الى اعادة تطوير نفسها لكي تؤدي اعمالها بصورة جيدة وفعالة في الاقتصاد العالمي المرتبط في شبكة الانترنت وهي ليست سوى تغير جذري في الاساليب التي تسير على وفقها الحكومات لمباشرة اعمالها وذلك على نطاق لم تشهده منذ انطلاق العصر الصناعي للدول العظمى،[١٨] او يقصد بالحوكمة هو اعادة اختراع الاعمال الحكومية عن طريق اساليب جديدة لادماج وتكامل المعلومات، وتوفير الخدمات الى الافراد وقطاعات الاعمال بشكل سريع ودقيق وبأقل سعر مادي ممكن مع المحافظة على السرية وامن المعلومات المتداولة في اي زمان ومكان،[١٩] اما الفريق الاخير من هذه المدرسة يرى ان يتم اعتماد المفهوم الذي وضعه البنك الدولي الذي عرف الحوكمة بأنها استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل النهوض وزيادة كفاءة وفعالية الحكومة وزيادة الشفافية من خلال تمكين المواطنين من الدخول الى المعلومات والبيانات التي يرغبون بالوصول اليها والمتعلقة بالحسابات والاموال التي يتم انفاقها مما يترتب عليه القضاء على الفساد واختصار القول ان الحوكمة الالكترونية طبقا الى هذه المدرسة تعني تحويل العلاقة بين مؤسسات الدولة والمواطن ورجال الاعمال واعادة ابتكار الحكومة عن طريق تكنولوجيا المعلومات وكل ذلك من اجل تقديم خدمة افضل الى المواطن وزيادة الشفافية في مؤسسات الدولة وتقييد الفساد الا ان ما يلاحظ ان الاساس الذي تقوم عليه الحوكمة الالكترونية وفي جميع المدارس هو تحويل

جميع المصالح في كافة مؤسسات الدولة نحو انجاز اعمالها فيما يتعلق بخدمة المواطنين بشكل الكتروني وتسخير وسائل الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في انجاز اعمال الحكومة.[٢٠]

الفرع الثاني :.فوائد وسلبيات الحوكمة الالكترونية : ان القانون في الدول وضع من اجل الحفاظ على حقوق الافراد، وحماية النظام العام والآداب وان القانون هو ترجمة لحال الشعب لذلك يجب ان يواكب القانون التطور ويكون ملائم لتطلعات الشعب ورغباته، [٢١]ومن اجل ذلك نجد الدول اتجهت نحو تطبيق الحوكمة الالكترونية من اجل التخلص من الاسلوب اليدوي والتقليدي في تسيير اعمال الدولة وادارتها، لذلك اصبحت هذه الطريقة من اهم الطرق لغرض التخلص من سلبيات الحكومة التقليدية، ومن اجل ذلك اصبحت الحكومة الالكترونية ضرورة ملحة من اجل ان تواكب الدولة التطور التكنولوجي السريع الحاصل وتحسين من نوع الخدمات المقدمة الى المواطنين وزيادة السرعة والدقة في انجازها وتقليل من حجم الكادر البشري الذي يقدم الخدمة والاستعاضة عنه بأجهزة الكترونية مما له الاثر الكبير في التخلص من الفساد المالي والاداري، [٢٢]الا ان كل نظام يكاد لا يخلو من ايجابيات وسلبيات سوف نتناولها فيما يأتي :.

١:.ايجابيات وسلبيات الحكومة الالكترونية

للحكومة الالكترونية ايجابيات تعود بالنسبة للحكومة ذاتها وتتمثل بتوفير قاعدة المعلومات اللازمة من اجل دعم اتخاذ القرارات عن طريق تبادل المعلومات بدقة وبطريقة علنية مما يترتب عليه تحقيق قدرة اكبر على الرقابة والمحاسبة والضبط وكما تكمن اهمية الحوكمة تمكن مؤسسات الدولة سرعة الاتصال فيما بينها وكذلك الاتصال بالمواقع الالكترونية المختلفة وكذلك معرفة اسعار المواد والتعاقد وتسديد اسعار المواد وكما للحوكمة ايجابيات اخرى الصعيد الدولي والداخلي فعلى الصعيد الداخلي يكون ابرز ايجابياتها هو تقليل الفجوة البيانية والاجرائية بين الوزارات والدوائر وكما ترفع من مستوى

الفعالية والكفاءة والاداء في الاجراءات الحكومة من خلال مكننة جميع مؤسسات الدولة اما على الصعيد الدولي فتعمل الحوكمة على جعل الدولة ذات مقبولية واسعة على الصعيد الدولي، بسبب تطورها التكنولوجي وامكانياتها الاقتصادية كما تساهم الحوكمة على تنشيط السياحة من خلال تقديم المعلومات السياحية عن البلد عن طريق الانترنت وكما تساهم الحوكمة ايضا على تنمية الاستثمار الاجنبي من خلال الشفافية في التعامل، [٢٣]وكما ان الدولة عند استخدامها للحوكمة الالكترونية تساهم في تنشيط فعاليات الحكومة اي ان الدولة عند استخدامها تكنولوجية المعلومات والاتصالات فهي تسهم في تحقيق افضل السياسات من اجل تطوير والنهوض بقطاع الصحة والتعليم والامن ومكافحة الجريمة المنظمة والارهاب من خلال استخدام الشبكة الدولية لنقل البيانات وتوفير البيانات بشكل مباشر التي يستفاد من المواطنين بشكل مباشر وكذلك تفعيل التحاسب الضريبي الكترونيا مما يسهم في النمو الاقتصادي حيث يشر الباحثين الى دور الحوكمة الالكترونية في النمو الاقتصادي من خلال تنشيط المدخرات وتقليل النفقات وتحسين الانتاج في العمل، [٢٤]اما مزايا الحكومة الالكترونية بالنسبة الى الافراد تتمثل في سرعة اداء الخدمات المقدمة عن طريق الكمبيوتر الالي الذي حل محل النظام اليدوي حيث احدث طفرة بنوع الخدمات المقدمة ويرجع سبب ذلك الى سرعة الحصول على البيانات من الكمبيوتر الالي بالنسبة الى الخدمة المطلوبة ومن ثم يتم انجازها بوقت قصير وكما ان الانجاز الالكتروني يخضع الى المراقبة بشكل افضل وادق من تلك التي تفرض على الموظف عند ممارسته الى اعماله وكما تساهم الحوكمة اتساع الوقت من اجل تقديم الخدمات من خلال عمل الحوكمة على مدار الساعة وفي ايام العطل والذي يسهم في تقليل البيروقراطية والروتين في انجاز المعاملات، وكما تسهم الحوكمة ايضا في تخفيض التكاليف بالنسبة الى الخدمات المقدمة للفرد حيث ان اداء الاعمال في مؤسسات الدولة بالطريقة التقليدية يترتب عليه استهلاك كميات كبيرة من الاوراق والادوات الكتابية بالإضافة الى ان المعاملة تحتاج الى تدقيق اكثر من موظف مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف تقديم الخدمة، [٢٥]بسبب ارتفاع اسعار

المواد الازمة لتقديم الخدمة الا ان استخدام الحوكمة الالكترونية فأن هذه التكلفة سوف تقل جدا وكما تسهم الحوكمة الى تقليل من اعداد الموظفين المطلوبين لغرض انجاز الاعمال في المرفق الحكومي مما يؤدي الى سرعة انجاز وتقديم الخدمة. [٢٦]ومن خلال البحث في تجارب الدول التي تعتمد على نظام الحوكمة الالكترونية حيث نجد انخفاض في التكاليف مثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية التي طبقت الحوكمة الالكترونية وفرت ٧٠٪ من تكلفة الخدمات المقدمة للمواطن وذلك بسبب التحول للحوكمة الالكترونية مقارنة بتكلفة الخدمات التي كانت مقدمة بشكل تقليدي ويدوي. حيث قامت ولاية كولورادو الامريكية بالعمل بنظام الحوكمة الالكترونية في نظام قبول الاجراءات القضائية. في قضايا العلاقات المحلية والمياه وايضا ولاية اريوزانا التي اعتمدت نظام تجديد الرخص الكترونيا بتكلفة ٢دولار لكل عملية مقابل ٧دولارات بالطرق التقليدية وايضا في ولاية الاسكا والتي اعتمدت نظام تسجيل المركبات الكترونيا حيث انخفضت المبالغ التي كانت تدفع لغرض تسجيل المركبات من ٧٥ دولار الى (٠,٩١دولار) باستخدام الطرق الالكترونية. [٢٧]اما على صعيد دول العالم الثالث او ما يطلق عليها الدول النامية نذكر منها البرازيل حيث نجد ان كل ثمانية اشخاص من اصل عشرة قامو بتقديم الاقرار الضريبي للدخل الكترونيا في عام (٢٠٠٠) وبذلك نجد ان الحكومة البرازيلية وفرت مبلغ عشرة ملايين دولار عندما سدد عشرة مليون مواطن برازيلي ضريبة الدخل الكترونيا. [٢٨]

وكما تسهم الحوكمة في التقليل من التعقيدات الادارية. حيث ان العمل الاداري السائد والتقليدي يتصف بالعديد من التعقيدات الادارية. حيث يحتاج الى موافقة اكثر من مرجع اداري على العمل المراد انجازه للمواطن. بالإضافة انه قد يكون الموظف القائم بالأعمال مجاز او غير متواجد في محل عمله ومن ثم يتم تأجيل العمل الى يوم عمل اخر. [٢٩]بالإضافة الى ذلك للحكومة الالكترونية مزايا للمجتمع ككل وتتمثل بالقضاء على الفساد الاداري. [٣٠]من خلال اتمام المعاملات بطريقة الكترونية حيث بأمكان المواطن الدخول الى المواقع الالكترونية الحكومية وتحديد الخدمة المطلوبة ومراحلها والاجراءات المطلوبة والتكلفة المطلوبة لغرض

الحصول عليها وبذلك عدم وجود تماس وعلاقة مباشرة بين المواطن طالب الخدمة وبين الموظف المختص مما يحد من جرائم الفساد والتخلص من جريمة الرشوة. حيث ان الانجاز الالكتروني للمعاملات مزايا عديدة حيث تنجز المعملة بدقة وتكلفة اقل وجودة افضل وكذلك تقوم على مبدأ المساواة في المعاملة والتقدير والاحترام حيث لا يتم التفرقة بين شخص واخر بأعتباره شخص ذو منصب في الدولة وبين المواطن العادي. [٣١]بالاضافة الى ذلك فأن الانجاز الالكتروني لا يتم امام المواطن مما يجعله الاقرب الى تحقيق الهدف وذلك لتجنب المواجهة المباشرة بين المواطن طالب الخدمة وخاصة ذوي الوعي المنخفض من الشعب. [٣٢]وبذلك تتحقق الشفافية الادارية. [٣٣]وكما ان للحكومة الالكترونية دور في التخلص من البيروقراطية حيث يرجع مفهوم هذا المصطلح الى القرن الثامن عشر حيث تم استخدامه من قبل عالم الاقتصاد فين سنت دي جورني عام ١٧١٢ وكذلك استخدم هذا المصطلح من قبل الباحثين الالمان والانجليز بعد زيارة حجم الاعمال الحكومية حيث تعني البيروقراطية تعني سلطة المكتب او قوة المكتب[٣٤].

٢: سلبيات الحوكمة الالكترونية: على الرغم ما تم الاطلاع من مزايا وايجابيات الحوكمة الالكترونية المتعددة الا انها لا تخلو من السلبيات. وان اولى هذه السلبيات هي البطالة بسبب ان تطبيق الحوكمة الالكترونية يؤدي الى زيادة البطالة بسبب مكننة جميع الخدمات وعدم وجود هناك حاجة الى تعيين الموظفين. [٣٥]حيث ان الركيزة الاساسية في الحوكمة هو الاعتماد على الاجهزة الالكترونية بدل الاستعانة بالموارد البشرية مما سوف يؤثر على القوة العاملة والتقليل منها. [٣٦]وبالرغم مما سوف توفرها الحوكمة من فرص جديدة للعمل الا ان هذه الفرص لن تكون بمتناول الجميع بل ستكون محصورة بأشخاص معينيين تتوافر بهم مواصفات علمية وفنية عالية. [٣٧]بالاضافة الى ذلك ان الشركات العالمية عندما قامت بتطبيق الحوكمة الالكترونية قامت بتسريح ٨٠٪ من العاملين لديها واسبدال خدماتهم بالمعدات والحواسيب. وفي دول العربية تظهر هناك المشكلة الحقيقية بسبب عدم وجود قطاع خاص حقيقي وشركات قادر على امتصاص البطالة فهناك مشكلة عندما يراد تطبيق الحوكمة.

[٣٨]بالإضافة الى ذلك ان من سلبيات الحوكمة هو الاعتداء على الخصوصية للأفراد، حيث ان الحق في الخصوصية يعتبر من اهم الحقوق التي نصت عليها معظم الدساتير حول العالم ومنها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والتي نصت المادة (١٧/اولا) منه على (لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والاداب العامة)، الا ان التعامل الالكتروني قد يمكن بعض الافراد من انتهاك خصوصية الاخرين، حيث ان حجم المعلومات الذي يكون داخل نظام الحوكمة سوف يؤدي الى القضاء على خصوصية الافراد وحقهم في الحفاظ على اسرارهم بسبب ان قاعدة البيانات سوف تحتوي على معلومات عن الاشخاص واسماء عوائلهم وعناوينهم الشخصية واماكن اشتغالهم وحالتهم الاجتماعية والصحية وتعد الخصوصية من اهم المشاكل التي توجه الانترنت وتطبيقاته وتزيد من مسؤوليات الدولة،[٣٩] التي تتجه نحو تطبيق الحوكمة حيث يجب ان تكون قادرة على توفير حماية لكافة البيانات الشخصية للافراد، اما السلبية الثالثة التي تأخذ على الحوكمة الالكترونية فتتمثل بالتفكك الاجتماعي والتي سوف تواجه العاملون في الحكومة الالكترونية من خلال الاعتماد الكامل على المعلوماتية وزيادة فرص الاتصال بين البشر مما يتسبب الى فقدان العلاقات الاجتماعية التي تنشأ في اماكن التجمع مثل مواقع التعليم والتسوق, وحيث ان حدوث خلل في النظام الاقتصادي في المجتمع كتفشي البطالة بسبب الغاء بعض المهن وظهور مهن جديدة من شأنه ان يؤدي الى التفكك الاجتماعي.[٤٠]

مما ورد انفا نرى وبالرغم السلبيات التي تم ذكرها الا ان الايجابيات التي سوف تتحقق من الحكومة الالكترونية تفوق السلبيات كما ان السلبيات التي تم ذكرها بالامكان تخطيها ومواجهتها، والحد منها الا ان الحكومة الالكترونية شأنها كأي الظواهر الاخرى التي ترتبط بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لها ايجابيات وسلبيات ويجب التعامل معها بروية وحذر، من اجل الوصول الى افضل النتائج وتجنب السلبيات ومعالجة الاثار.

المطلب الثاني : عقبات ومتطلبات انشاء الحوكمة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد ان تطبيق وتفعيل الحوكمة الالكترونية يتطلب توفير الغطاء التشريعي والقانوني لغرض

تنظيم عمل هذا النظام الجديد ووضع اليات قانونية وادارية جديدة، حيث سوف تتغير الالية الادارية التقليدية المتبعة وسوف يتم تقليص الاجراءات الادارية المتبعة، وتقليل من حجم الانفاقات المادية المتعلقة بالأوراق والقرطاسية والاحبار، اضافة الى ذلك ينبغي توفير الامكانات المادية والبنى التحتية وتوفير الموارد البشرية المهارة التي يجب ان تحترف العمل على الوسائل الالكترونية الحديثة، ومن اجل الوقوف على ابرز العقبات ومتطلبات انشاء الحوكمة الالكترونية سوف نقسم مطلبنا هذا الى فرعين وسوف نخصص الفرع الاول معوقات انشاء الحوكمة الالكترونية ومتطلبات انشائها اما الفرع الثاني دور الحوكمة الالكترونية في مكافحة الفساد وفق ما يأتي:

الفرع الاول: معوقات الحوكمة الالكترونية ومتطلبات انشائها

اولا –معوقات انشاء الحوكمة الالكترونية : توجد العديد من المعوقات التي تعرض اليها الحكومات التي ترغب بالتحول الى الحوكمة الالكترونية، ومن اجل تطبيق الحوكمة الالكترونية بشكل سليم، يتطلب دراسة هذه المعوقات بصورة مستفيضة، حيث ان اولى هذه المعوقات هي المعوقات القانونية لقيام الحوكمة الالكترونية، والذي يتمثل بالنقص التشريعي، حيث التحول الى نظام الحوكمة الالكترونية يتطلب هناك تشريع ينظم عمل الحوكمة الالكترونية ويعطي الشرعية باستخدامه.[٤١] بالإضافة الى ذلك يجب سن قانون لمعالجة مشكلة امن المعلومات والذي يعد من العوائق في تطبيق الحوكمة الالكترونية، وذلك لكثرة المخاطر التي تأتي عبر شبكة الانترنت والتي تتمثل بالاختراق والفايروسات وسرقة البيانات والمعلومات، حيث ان اغلب المواطنين يكون لديهم تردد في تقديم اي معلومات شخصية عنهم ومن اجل نجاح فكرة الحوكمة يجب تشريع قانون يخص امن المعلومات ويجب الا يغيب مشروع الامن عندما يراد تطبيق الحوكمة الالكترونية.[٤٢] ومن اجل تفادي الاشكالات الامنية فيجب انشاء تشكيل اداري متخصص في اختصاص امن وسرية المعلومات في كل مفاصل الحوكمة الالكترونية، تختص بتقديم المعلومات الامنية لكل مفاصل مشروع الحوكمة ويقدم الارشادات للمواطنين، وكما يجب اجراء تقييم امني مستمر الى التطبيقات

المستخدمة في الحوكمة لغرض بيان مدى عدم الاختراق الامني لتلك البرامج. حيث ومن المعوقات القانونية التي تواجه الحوكمة الالكترونية هي التحقق من هوية الشخص عبر الشبكة وان غياب النص القانوني الذي يضمن التحقق من هوية الشخص. تعد اهم العقبات امام اتمام المعاملات عبر شبكة الانترنت [٤٣], اما العقبة الاخرى هي السداد الالكتروني حيث نرى في الدول العظمى يتم استخدام بطاقات الضمان في السداد عبر شبكة الانترنت. حيث بالامكان حل المعوق الاول من خلال تشريع قانون التوقيع الالكتروني اما فيما يخص المعوق الثاني فبالامكان تفعيل الدفع الالكتروني وبطاقات الضمان والسير على حذو الدولة المتقدمة التي سبقتنا في هذا المجال.

اما المعوقات الاخرى التي تواجه الحوكمة وهي المعوقات الادارية. حيث ان عدد كبير من موظفي الدولة ليس لديه المعرفة والمهارات المطلوبة لغرض تطبيق الحوكمة الالكترونية بشكل سلس وناجح حيث يتطلب مهارات في اعداد المشروع واعادة هندسة العمل الاداري في قطاع الدولة. [٤٤]وتتمثل المعوقات الادارية منها غموض المفهوم. حيث ان اغلب القيادات الادارية ليس لديها علم او معرفة عن الحوكمة الالكترونية. ولذلك يجب ايضاح مفهوم الحوكمة ونشر مفهومه وبذلك ستكون لكل الادارات وجهة نظرها الخاصة بها بهذا المشروع مما ينتج عنه وجود عدة رؤى ونظرا لتعدد الرؤى تأتي مرحلة توحيد الرؤى وتستند الى بلورة رؤية استراتيجية لغرض تحقيق غايات واهداف الحوكمة. ان العقبة الادارية التي تواجه الحوكمة وهي مقاومة التغيير. حيث ان اقامة هكذا مشاريع ضخمة يتطلب احداث العديد من التغييرات على القيادات الادارية والهيكليات الادارية في داخل المرفق العام واعادة تغيير القيادات الادارية. وان هذا التغيير سيطول جميع اركان المرفق العام وطبقا لذلك تنشأ مقاومة للتغيير ويمكن التغلب عليها عن طريق التغيير التدريجي للقيادات الادارية. وادخال التغييرات الجزئية بصورة تدريجية من دون ان يؤدي الى اضرار كبيرة في مصالح كبار الموظفين. حيث بالامكان اعادة تأهيلهم لغرض ايفائهم بالمتطلبات الادارية الجديدة. حيث ان التحول الى الحكومة الالكترونية ليس عملية سريعة وتتم في نفس الحظة وانما عملية تتطلب العمل

وفق مراحل وخطوات مدروسة وخطط منهجية تقوم بأعدادها الدولة، [٤٥]اما العقبة الاخرى التي تواجه الحوكمة وهي الامكانات المادية، حيث يتطلب التحول من العمل الاداري التقليدي والورقي الى العمل الالكتروني الى امكانيات مادية هائلة وذلك لان عمليات تقديم الخدمات الاتية (تطوير وادارة نظم المعلومات) تكون تكلفتها كبيرة على الحكومات لان مشروع الحكومة الالكترونية يحتاج الى تخطيط وتصميم متقن وحرفي مما يجعل تلك الدولة تصرف انظارها عن مشروع الحوكمة والذهاب الى استحداث وانشاء مشاريع اخرى ذات تكلفة اقل,[٤٦]وكما ان مشاريع الحوكمة الالكترونية من المشاريع التي تحتاج الى الاستعانة بشركات كبرى في مجال البرمجيات والعمل الالكتروني والاستثمار الي قد يبقى الى سنوات طويلة تصل الى اكثر من عشر سنين وتحتاح الحوكمة الى اموال طائلة طيلة تلك السنوات وبالاضافة الى ذلك ان عائدات مثل تلك المشاريع لا يكون مباشر وملموس وتكون عوائده غير مباشرة وملموسة وان التطور في مجال العمل الاداري يكون بشكل تدريجي ووفق لمنهج تدريجي,[٤٧] وان مشروع الحوكمة الالكترونية يعتمد على مدى ورغبة وقناعة الحكومات بهذا المشروع، وبالتالي توفير الامكانات المادية الازمة لغرض انجاحه وتمويله ولكن على وفق جدول اسبقيات للحكومة ومدى تقييمها للمشروع وفقا للكلف والمنافع المتوخاة من المشروع، حيث لدينا تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في الحوكمة الالكترونية حيث استعانة بشركات متخصصة لغرض التحول الى الحوكمة الالكترونية، حيث قامت الشركات ببناء البنى التحتية الازمة مع جلب كوادر متخصصة معها لغرض تدريب الموظفين وتم نجاح تلك التجربة.[٤٨]

مما ورد انفا نرى ان تجاوز العقبات المالية لغرض انشاء الحوكمة الالكترونية يمكن ان يتحقق من خلال المنافع الهائلة التي سوف تنتج من عمليات الاصلاح الاداري والمالي الذي سوف يغطي تكاليف انشاء الحوكمة وكما سوف يتجاوز تكاليف انشائها وكما سوف تتخلص الدولة من سرطان الفساد الذي يكلف الدولة والمواطن الملايين من الدولارات.

ثانيا : متطلبات انشاء الحوكمة الالكترونية : ان انشاء الحوكمة الالكترونية يتطلب ان يتم توفير البنى التحتية الازمة بالإضافة الى توفير امن المعلومات وبناء المنشئات الازمة وتوفير الموارد البشرية الازمة وكما يأتي:.

١:توفير المتطلبات الفنية والتكنولوجية:

يوجد العديد من المتطلبات الفنية والتكنولوجية الازمة لغرض انشاء الحوكمة الالكترونية، حيث من الناحية الفنية نشاهد ان الحكومات تمتلك قدر هائل من المعلومات والبيانات وان لكل هيئة ووزارة او دائرة لديها كم هائل من المعلومات والبرامج والخدمات التي تنجز بها معاملات الافراد، وهذا يحتاج الى توفير بوابة الالكترونية على الشبكة الدولية واعطاء القدرة للأفراد للوصول عن طريقا الى كافة المؤسسات الحكومية بسهولة وان تشتمل هذه البوابة ايضا كل ما تريد تقديمه وتوفيره الى المواطن بموجب اجراء يتم بموجبه تحديد جميع المعلومات والوثائق والنماذج الحكومية بشكل مباشر عبر الشبكة الدولية وهذه البيانات يجب ان تكون محملة على برمجيات مرنة وقابلة الى ان يتم فتحها وان تتضمن هذه البرمجيات كافة البيانات الضرورية للإنجاز المعاملات.[٤٩]

اما من الجانب التكنولوجي فيجب على القائمين على مشروع الحوكمة الالكترونية استخدام احدث ما تم التوصل اليه في مجال التكنولوجيا الملومات والاتصالات، حيث من المهم توفير الامكانات والاستراتيجيات المناسبة لبناء الحوكمة وان يتم تحديد جميع ما هو مطلوب من وثائق ومعلومات ونماذج حكومية بشكل مباشر على الشبكة الدولية، ويجب تحديث ما هو مطلوب بشكل مستمر عبر الانترنت، حيث ان الحكومات التي طبقت الحكومة استطاعت تقليل الهوة بينها وبين الدول المتطورة في هذا المجال.[٥٠]

٢: توفير المتطلبات المالية والاقتصادية: وتتمثل هذه المتطلبات بصور تمويل وبطرق تخفيض التكاليف والنموذج المحاسبي والاداري للمشروع، حيث ان ابرز نقاط القوة هي تمويل المشروع من خارج المرفق الاداري اما نقطة الضعف تتمثل في عدم وجود مستثمرين، والقيود التي تفرض في قانون الموازنة، حيث تعد المعوقات المالية من اهم العوامل التي تعيق انشاء

الحوكمة بسبب ذلك يجب دراسة الموضوع ودراسة الجدوى وتكلفة المشروع ونقاط القوى والضعف ومقدار الرسوم التي يتم فرضها على المواطن من اجل تغطية الخدمة المقدمة له.[٥١] ومن ناحية اخرى ان التحول الى الحوكمة الالكترونية يحتاج الى اموال ضخمة من بناء بنك للمعلومات وبنى تحتية وشبكات بالاضافة الى تأهيل العاملين. وان كل هذا يكون بلا جدوى اذا لم تتحول الدولة الى دولة الكتروني معلوماتي. ولذلك نجد ان عدد كبير من الدول لم تتحول حكوماتها الى حكومة الكترونية وتنتظر تجارب الدول الاخرى وتنتظر ان يتحول المجتمع الى مجتمع تكنولوجي.[٥٢]

٣:توفير المتطلبات التنظيمية: حيث يوجد العديد منها التي تؤثر على تطبيق الحوكمة الالكترونية وتتمثل في الاتي:.

أ.البناء التنظيمي يجب توفير التنظيم الاداري في داخل المرفق العام، حيث ان عدم وجود تنظيم اداري بشكل واضح ومتطور لن يكون هناك نجاح في عمل الادارة ولن ترتقي في مستوى الاداء وسرعة الانجاز، لان العشوائية وعدم التنظيم سبب فشل اي مرفق عام او مؤسسة خاصة، حيث ان استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة دون هناك تخطيط وتنظيم سيكون سبب للفشل وليس النجاح.[٥٣] وان تحول الحكومة الى الحوكمة الالكترونية سوف يؤدي الى حدوث تغيير في علاقات المرفق العام مع محيطه الداخلي والخارجي، وهذا يتطلب الى اعادة النظر في تخطيط الهيكلية الادارية وتغيير الهيكل التنظيمي للمرفق العام وتغيير في الاسلوب المتبع،[٥٤] حيث يجب ابداء الاهمية المطلوبة الى البناء التنظيمي لان وضوح اهداف الادارة بوجود تقسيمات ادارية واضحة ومحددة وفق خارطة تنظيمية.

ب.اعادة تنظيم وتقسيم المهام والصلاحيات ان التحول الى العمل الالكتروني والرقمي اصبح العمل في داخل المرفق العام يختلف عن العمل التقليدي الذي كان متبع، حيث ان الاجراءات الادارية التقليدية تمتاز بالبيروقراطية وكثرة الاجراءات وتعقيدها، خلاف العمل الالكتروني الذي يمتاز بالسهولة والمرونة، حيث بتطبيق الحوكمة سوف يختصر ويختزل العمل

ويختلف عمل كل موظف عما كان يعمل سابقا ويترتب عن ذلك يجب اعادة تقسيم الاعمال والواجبات.[٥٥]

ج.اعادة تنظيم الهيكل الوظيفي للدوائر الدولة، حيث يجب اعادة تنظيم الهيكل الوظيفي للجهاز الحكومي بما يتلائم مع اسلوب العمل الجديد في اجهزة الدولة والصورة الحديثة في طريقة الادارة، لذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار اعادة التفكير في طريقة تمشية المعاملات الحكومية حيث ان تطبيق الحوكمة الالكترونية يجب الا يكون فقط استخدام التكنولوجية الرقمية من اجل اتمتة العمليات ولكن يجب ان تكون لغرض تطوير سير هذه العمليات وتسهيلها.[٥٦]

د.اعادة ترتيب وتنظيم الاجراءات الادارية، وهذا يعني تبسيط الاجراءات التي يتم اتخاذها في داخل اجهزة الدولة لغرض تقديم افضل الخدمات الى المواطنين، وكما يجب اعتماد البرامج الواضحة والسلسة لغرض التطوير الاداري يتم الاخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاساسية لادارة التغيير عن طريق التقليل من المستويات الادارية وتوزيع الصلاحيات بين الوحدات الادارية وبذل الاهتمام الكافي على اعادة تنسيق الاجراءات الادارية بشكل مبسط ويمتاز بالسهولة وقلة عدد الاجراءات.[٥٧]

٤: توفير المتطلبات القانونية:

يعد القانون ابرز واقوى وسائل الضبط الاجتماعي قديما وفي وقتنا هذا، لانه ضرورة اجتماعية لاستمرار حياة الافراد في المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي فعند فقدان القانون لا يمكن تصور نظام يستطيع ان يحكم سلوك الاشخاص ويحمي علاقاتهم مع بعضهم البعض،[٥٨]حيث في الحوكمة الالكترونية سوف نحتاج الى تشريع قوانين جديدة تحكم العلاقات بين الافراد, وان عملية الانتقال من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية حيث تشكل هذه العملية تغيير جوهري يؤثر بشكل مباشر على طبيعة عمل المرفق العام لذا لا بد من اجراء التغييرات اللازمة لغرض مواكبة هذا التحول ويأتي في مقدمة هذه التغييرات التغير الحاصل في مجال التشريعات لذلك فأن الدخول الى النمط الالكتروني لانجاز وادارة التعامل على

المستوى الحكومي يحتاج الى وجود تشريع قانوني يسهل من قيام الحكومة الالكترونية وتجعل منها مشروعا يدعمه الجميع ويلتزم بفحواه وكما يجب وجود توجه عام يحفز جميع الفئات للدخول في السياق الرقمي، حيث اصبح من الطبيعي ان يندرج ضمن هذا السياق اعطاء بعض الموضوعات معاملة تشريعية خاصة مثل الملكية الفكرية والتصديق الالكتروني والعقود

الالكترونية والتأمين واعتماد بطاقات الائتمان كوسيلة امنة ومعتمدة للدفع وهذا يتطلب تشريع قوانين المتعلقة بمثل تلك الموضوعات [٥٩]

الفرع الثاني : دور الحوكمة الالكترونية في مواجهة الفساد : ان افضل عمليات الاصلاح التي تقوم بها الدول هو اصلاح الجانب الاداري في الدولة الذي يقع عليه المسؤولية الكبرى من المسؤوليات ، حيث ان الاصلاح الاداري هو المسؤول عن ارفع مستويات التنمية في الدولة، وان من اهم المشاكل التي تواجه التنمية هو الفساد المالي والاداري الذي يعتبر السرطان الذي لم يجد علاج له الى الان حيث اختلفت الدول بطرق علاجه ومواجهته فبعض الدول لجئت الى تشريع حزم من القوانين ووضع الوائح والتعليمات لغرض مواجهته، والتي لم تحقق النجاح المطلوب، ومن ثم لجأت الدول الى استخدام وسائل تقنية متطورة لغرض مواجهة الفساد المالي والاداري ومن هذه الوسائل التي اثبتيت نجاحها هي الحوكمة الالكترونية.[٦٠] : حيث مما ورد انفا نجد ان هناك علاقة عكسية بين مستوى التنمية وصلاح الحكم وبين تفشي حالات الفساد المالي والاداري في الدول، حيث يتم ملاحظة كلما كان الحكم صالح ونزيه قلة نسبة افساد المالي والاداري وعلى العكس من ذلك، حيث نستنتج من ذلك ان الارتقاء بمستوى الحكومة وحسن اختيار الحكام اكثر الطرق نجاعة في التخلص من افة الفساد بكافة أشكاله، حيث ومن خلال ادخال العالم الرقمي والالكتروني في ادارة الحكم وما تؤسس له الحوكمة الالكترونية من تحويل انشطة الدولة من العمل الورقي والتقليدي الى النشاط الالكتروني المرصود والاكثر رقابة مما سمح بتوفير معلومات كمية اكبر من المعلومات وكفائة افضل واقل كلفة، حيث تعمل الحوكمة الالكترونية على تحسين كفاءة الجهاز الاداري وزيادة

دقة وسرعة انجاز المعاملات واختصار الجهد والوقت وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج وتقليل الاخطاء.[١١] حيث نجد ان ادارة المرفق العام ومؤسسات الدولة بالطرق التقليدية وما تتسم به هذه الطرق من بطيء في الانجاز وزيادة التكاليف، ومشاكل في الاداء ومن اجل الوقوف والاطلاع بصورة تفصيلية على جميع ما ورد انفا سوف نقسم فرعنا هذا الى شقين وكما يأتي:

الشق الاول : دور الحوكمة الالكترونية في رفع كفائة الجهاز الاداري

الشق الثاني : دور الحوكمة الالكترونية في مؤسسات الدولة ومرافقها العامة

الشق الاول : دور الحوكمة الالكترونية في رفع كفائة الجهاز الاداري :يعد الجهاز الاداري في جميع الدول المسؤول الاول عن تنفيذ استراتيجيات والخطط التي ترسمها السلطة التنفيذية، حيث يعد الجهاز الاداري يد الحكومة في تقديم الخدمات، وان بناء جهاز اداري كفوء يعني تقديم افضل الخدمات الى المواطن، حيث ازداد اعتماد المواطنين على المرفق الاداري من يوم ولادة الفرد لغاية وفاته، [١٢]والان نحن في القرن العشرين وقد تعددت معايير تقييم الدولة وحضارتها، الا انه يوجد اجماع ان الشيء الرئيسي الذي تقيم به كفائة الدول وتطورها هو بأستخدامها نظم وتقنية المعلومات ووسائل الاتصالات اي بأختصار مدى تطبيقها للحوكمة الالكترونية، [١٣]حيث ان تطور العمل الاداري وتطور ادارة المرافق العامة سوف ينعكس على اداء عمل الحكومة بالشيء الايجابي وسيسمح بتجاوز البعد الزمني والمكاني في اتمام المعاملات داخل الاجهزة الحكومية، حيث نلاحظ قيام العديد من الحكومات في مختلف دول العالم الى تطوير سياستها الادارية من خلال الحوكمة الالكترونية وتوفير الوسائل الالكترونية وتهيئة الاجواء المناسبة لكي تواكب التطور العلمي السريع، [١٤]ومن اهم اجراءات الحوكمة هي اتمتة الانظمة، حيث ان الحوكمة تتطلب ادخال التقنية الحديثة في مجال العمل الاداري من خلال دمج البيانات والمعلومات مع الاصالات لغرض احداث تغييرات في الجهاز الاداري والهيكل التنظيمي له، حيث يقصد بالاتمته تحويل العمل الاداري الذي كان يتم بناء على عمل بشري من موظف ما الى اعمال الكترونية تتم من خلال جهاز الي او حاسبة الكترونية وهذا يعد ثورة وتطور هائل في مجال العمل الاداري، [١٥]حيث من خلال بحثنا وجدنا ان مصطلح الاتمته قد

ورد في التشريعات العربية، حيث نجد ان اول تشريع عربي قد ورد به هذا المصطلح هو قانون التجارة الالكتروني في امارة دبي، [١٦]وان افضل طريقة للوصول الى تكامل في الاجراءات الادارية من خلال التنسيق والتواصل بين المرافق العامة وتبادل البيانات والمعلومات المخزنة لديها بواسطة اتمتة المعلومات، [١٧]حيث ان هذه التعاملات الالكترونية تتجلى للفرد وكانه يتعامل مع مرفق واحد ولا يحتاج الذهاب الى جهة ادارية ثانية او يجد ان معاملته تحتاج الى مراجعة اكثر من مرفق، حيث تعد الحوكمة الالكترونية الفرصة الذهبية للارتقاء بواقع الخدمات المقدمة وتحسين مستواها وجودتها وتقليل نسبة الاخطاء وكسب ثقة المواطن من خلال منهج اداري متطور لتفعيل تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من التطور في مجال الاتصال والانظمة الالكترونية في تقديم افضل الخدمات للمواطن باسلوب حضاري متطور.[١٨]وان المقوم الثاني من مقومات الحكومة الالكترونية يتمثل الارشفة الالكترونية وادخال البيانات بشكل الكتروني، حيث ان ادخال البيانات في داخل الوحدة الالكترونية الواحدة وبين مستويات الادارة الواحدة اي التخلص من التداول الورقي بشكل نهائي حيث يمكن ادخال البيانات والمعلومات من خلال مسحها ضوئيا ثم ترسل عبر الشبكة الداخلية الى كل الموظفين ذوي الاختصاص والعلاقة، حيث ان الحكومة الالكترونية ومن خلال برامج التدفق الاداري يمكنها العمل في مجال متكامل، مع اي برامج خاصة بالمعلومات او برامج الكترونية اخرى متخصصة، وكما ان برامج التدفق الاداري يمكن ربطها ببرامج قانونية اخرى مثل البرامج القانونية وبرامج الادارة المالية وبرامج ادارة شؤون العاملين بحيث تعمل جميع البرامج في منظومة واحدة ومن شبكة معلوماتيه واحدة الا ان المخول في برنامج الشؤون المالية على سبيل المثال ليس له الحق في الدخول على برنامج شؤون الموظفين او برنامج القانوني الا اذا خول له هذا الحق.[١٩]

الشق الثاني: دور الحوكمة الالكترونية في مؤسسات الدولة ومرافقها العامة

ان الغاية من انشاء المرفق العام على اختلاف تخصصه وتباين انواعه هو اشباع حاجات المواطنين, وتقديم الخدمات العامة التي تحقق الفائدة لجميع المواطنين في المجتمع، حيث ان تطبيق نظام الحوكمة الالكترونية الغاية منه حسن تقديم الخدمات واشباع حاجات الافراد

بصورة سهلة وتمتاز بالشفافية لذلك عرف على انه مشروع تتولاه الادارة.[٧٠] حيث ان اعتماد المواطنين على المرفق العام في انجاز معاملاتهم بصورة مطردة سوف يؤدي الى توقف المرفق العام او تعطله عن اداء مهامه لذا استقر الفقه القانوني الى استخلاص عدد من المباديء والاحكام من القضاء الفرنسي وتعد من القواعد الجوهرية.[٧١] حيث نجد ان المرفق العام يحكمه مباديء عدة وهي مبدأ دوام سير المرفق العام بصورة منتظمة ومبدأ المساواة في الاستفادة من خدماته ومبدأ قابلية المرفق العام للتطور والتغيير[٧٢] لذلك فقد اصبح الهدف الرئيسي من نظام الحوكمة الالكترونية هو تحسين تقديم الخدمات الحكومية للافراد لذلك نجد ظهور قرارات ادارية بعيدة عن الروتين والبيروقراطية وتبديل صورة الادارة التقليدية وهذا كله في مصلحة عمل المرفق العام لغرض ابعاده عن الامراض الادارية التي تؤدي الى الفساد المالي والاداري.[٧٣] حيث ان الجمع بين الفلسفة والعلم والفن في ادارة المرفق العام هو احد الاسباب التي تزيد من رفع الكفائة الادارية وحسن صناعة القرار الاداري. فالموظف الناجح يمكنه ان يزيد من قدراته في مجال الادارة من خلال تطوير افكاره ونمية افكاره من خلال الوقوف على نتائج التجارب والافكار الناجحة في الدول الاخرى والاستعانة بالنظريات الحديثة المستعملة في مجال تطوير العمل الاداري. وفي ضوء ذلك فأن اسلوب الادارة في اتخاذ القرار الاداري وفق نظام الحوكمة الالكترونية يحقق مزايا. حيث عملت برامج نظم المعلومات في داخل الادارة على تحقيق مزايا المركزية الادارية ولا مركزية الادارية. حيث عملت على التخلص من التقسيم التقليدي الذي يقيمه العاملون في المجال القانوني والاداري بين المركزية ولا مركزية كما تتميز انها تتمتع بدرجة عالية من الشفافية وخلق وظائف جديدة وتوفير مهارات وخبرات جديدة.

الخاتمة

لقد توصل الباحث من خلال دراسته الى ان ظاهرة الفساد قد تفشت بشكل كبير في العراق وفي جميع المجالات وعلى كافة المستويات الراسية والافقية ,يعود الى وجود بيئة مناسبة وملائمة لتفشي الفساد ,وغياب استراتيجية متكاملة للوقاية منه وانما يوجد مجموعة من الاليات والاجراءات الغير مترابطة والغير متناسقة والتي لا تتبع تخطيط يدرس جذور الظاهرة

ويدرس خصوصيات الحالة العراقية ولان معظم الاجراءات المتخذة في اطار سياسة مكافحة الفساد هي ردود افعال نتيجة الكشف عن حالات الفساد الكبيرة .

النتائج

١.يرتبط مستوى الفساد في اي منظومة ادارية بشكل عكسي مع مستوى تبنيها لاليات الحوكمة الالكترونية اي كلما كانت هذه المنظومة اكثر تطبيقا كلما نقص الفساد وكلما نقص اعتمادها على الحوكمة زاد مستوى الفساد .

٢.تفشل الاجراءات المتخذة لمكافحة الفساد اذا تم حصره في الجانب الحكومي الذي يكون اول القطاعات فسادا وبالنظر لان ظاهرة الفساد تتعلق بالمواطن الذي يمكن ان يكون فاعلا محوريا في التصدي له اذا توافرت له القنوات الحرة والمستقلة التي تسمح له بذلك .

٣.ترهل النظام الاداري في العراق وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعجزه عن تطبيق مبديء الحوكمة الالكترونية والتي تمثل اولى الاليات لمكافحة الفساد .

التوصيات

١.ان التصدي لظاهرة الفساد لا بد من اشراك المواطن العراقي ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني .

٢.ضرورة اخذ المشرع العراقي بالدراسات المحلية والدولية التي تعنى بدراسة ظاهرة الفساد المالي والاداري والاستفادة من تجارب الدول الاخرى .

٣.ضرورة العمل على الحوكمة الالكترونية في مؤسسات الدولة وتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن والتقليل من الاجراءات الحكومية في المعاملات الرسمية .

المصادر والمراجع

اولا-الكتب

١. نائل عبد الحافظ العواملة، الحوكمة الالكترونية ومستقبل الادارة دراسة استطلاعية للقطاع العام في قطر، دراسات الكويت ٢٠٠٢ ص ٢

٢. عمر محمد يونس، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية، مدخل اجتماعي قانوني الى العالم الافتراضي، الدار العربية للموسوعات، بيروت الطبعة الاولى، ٢٠١٠ ص ٤٧

٣. محمد السقا، دراسة في علم المنطق القانوني، دار النهضة العربية، ١٩٩٧ – ١٩٩٨ ص٤١

٤. فهد بن ناصر العبود، الحوكمة الالكترونية التطبيق العلمي لمشاريع التعاملات الحكومية، العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ٢٠٠٩ ص ٣٠

٥. ابوبكر محمود الهوش، الحوكمة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى ٢٠٠٦، ص ٢٤

٦. عصام عبد الفتاح مطر، الحوكمة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، الطبعة الاولى، ص ٣٥

٧. سامي حسن الحمش، مباديء الحكومة الالكترونية والتقييم الرقمي للعمل مصطلحات العالم الجديد واساسيات الاختراق، دار الفكر، دمشق، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨

٨. صموئيل هنتنغون، النظام السياسي لمجتمع متغير، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣

٩. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحوكمة الالكترونية، الكتاب الاول، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧

١٠. اورنس متعب هذال، اثر التطور التكنولوجي في الاعمال القانونية للادارة العامة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٥

١١. ابوبكر محمود الهوش، الحوكمة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦

١٢. فهد بن ناصر العبود، الحوكمة الالكترونية، التطبيق العملي لمشاريع التعاملات الحكومية، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩

١٣. – مصطفى يوسف كافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان، ٢٠١٠

١٤. – مصطفى يوسف كافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان، ٢٠١٠

١٥. عمر محمد بن يونس، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية مقدمة الى العالم الافتراضي وقانونه، مكتبة عبد الحميد شوهان العامة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤

١٦. رافت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٩,

١٧. احمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية واشكالية البحث والقياس، المنظمة العربية، لمكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم والنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦

١٨. احمد محمد عبد الهادي، الاخراف الاداري في الدول النامية، الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب، ١٩٩٧

١٩. امين ساعاتي، اعادة اختراع الحكومة، الثورة الادارية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، ١٩٩٩

٢٠. عصام عبد الفتاح مطر، الحوكمة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨

٢١. سامي حسن الحمش، افتتاحيات الانترنت ومبادي الحكومة الالكترونية والتقييم الرقمي لعمل مصطلحات العالم الجديد واساسيات الاختراق، دار الفكر دمشق، الطبعة الاولى، ١٩٨٠

٢٢. – رأفت رضوان، الحكومة الالكترونية، التحديات والافاق، قضايا معاصرة في الادارة العامة، القاهرة، مركز دراسات الادارة العامة بجامعة القاهرة، ٢٠٠١

٢٣. ماجد راغب الحلو، علم الادارة العامة، منشأة المعارف القاهرة، ٢٠٠٥

٢٤. سلوى علي سليم، القانون والضبط الاجتماعي، الطبعة الاولى، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٥

٢٥. عمر موسى جعفر القريشي، اثر الحوكمة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠١٥

ثانيا-الرسائل الجامعية

١. سعيد مطر الصريدي، ادارة الجودة الشاملة في الشرطة بأستخدام التقنيات الحديثة، رسالة دكتوراء، كلية الدراسات العليا، اكادمية الشرطة، قطر ٢٠٠٤

٢. محمد صالح المنهالي، تقديم متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من جهة نظر العاملين في الادارة العامة للاقامة وشؤون الاجانب بأمارة ابوضبي، رسالة ماجستير، قدمت الى كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠٠١

ثالثا-البحوث والدراسات

١.انور عبدالله بنجر، مبادرات لتطبيق مفهوم الحوكمة الالكترونية في وزارة الداخلية، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي لمدراء ادارة تقنية المعلومات في القطاع الحكومي، الحوكمة الالكترونية خطوات نحو التطبيق، الرياض، ٢٠٠٣

٢. ميريام نقولا نظور، الحوكمة الالكترونية والمكتبات الرقمية نظره بين الواقه والطموح، بحث لنيل درجة الاجازة في قسم المكتبات والمعلومات، جامعة دمشق، كلية الاداب والعلوم الانسانية، ٢٠٠٩

رابعا-المقالات

١. عبد الحميد فوده، الافتراض القانوني بين النظرية والتطبيق، المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١

الهوامش

١ - نائل عبد الحافظ العواملة، الحوكمة الالكترونية ومستقبل الادارة دراسة استطلاعية للقطاع العام في قطر، دراسات الكويت ٢٠٠٢ ص ٢
٢ - عمر محمد يونس، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية، مدخل اجتماعي قانوني الى العالم الافتراضي، الدار العربية للموسوعات، بيروت الطبعة الاولى، ٢٠١٠ ص ٤٧
٣ - محمد السقا، دراسة في علم المنطق القانوني، دار النهضة العربية، ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ص٤١
٤ - فهد بن ناصر العبود، الحوكمة الالكترونية التطبيق العلمي لمشاريع التعاملات الحكومية، العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ٢٠٠٩ ص ٣٠
٥ - ابوبكر محمود الهوش، الحوكمة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى ٢٠٠٦، ص ٢٤
٦ - عصام عبد الفتاح مطر، الحوكمة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، الطبعة الاولى، ص ٣٥
٧ - المصدر السابق، عصام عبد الفتاح مطر، الحوكمة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، ص ٣٥
٨ - سامي حسن الحمش، مباديء الحكومة الالكترونية والتقييم الرقمي للعمل مصطلحات العالم الجديد واساسيات الاختراق، دار الفكر، دمشق، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، ص٢١
٩ - صموئيل هنتغون، النظام السياسي لمجتمع متغير، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧٢
١٠ - عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحوكمة الالكترونية، الكتاب الاول، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧ ص ٤٣
١١ - اورنس متعب هذال، اثر التطور التكنولوجي في الاعمال القانونية للادارة العامة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٠
١٢ - ابوبكر محمود الهوش، الحوكمة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ٤٥٢
١٣ - فهد بن ناصر العبود، الحوكمة الالكترونية، التطبيق العملي لمشاريع التعاملات الحكومية، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص ٢٧
١٤ - مصطفى يوسف كافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان، ٢٠١٠ ص ٤٥ - خالد ممدوح ابراهيم، ان الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨ ص ٢٨
١٥ - مصطفى يوسف كافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان، ٢٠١٠، ص ٤٥
١٦ - المصدر السابق، ابوبكر محمود الهوش، الحوكمة الالكترونية الواقع والافاق،ص ٢٦
١٧ - سعيد مطر الصريدي، ادارة الجودة الشاملة في الشرطة بأستخدام التقنيات الحديثة، رسالة دكتوراء، كلية الدراسات العليا، اكادمية الشرطة، قطر ٢٠٠٤، ص ٢٠٩
١٨ - انور عبدالله بنجر، مبادرات لتطبيق مفهوم الحوكمة الالكترونية في وزارة الداخلية، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي لمدراء ادارة تقنية المعلومات في القطاع الحكومي، الحوكمة الالكترونية خطوات نحو التطبيق، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٢٣
١٩ - المصدر السابق، ابوبكر محمود الهوش، الحوكمة الالكترونية الواقع والافاق، ص ٢٥
٢٠ - عمر محمد بن يونس، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية مقدمة الى العالم الافتراضي وقانونه، مكتبة عبد الحميد شوهان العامة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ١٩٩

[٢١] - عبد الحميد فوده، الافتراض القانوني بين النظرية والتطبيق، المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون، العدد الثالث عشر، ٢٠٠١، ص٤٧٤
[٢٢] - رافت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٩، ص ٤٧٧
[٢٣] - ميريام نقولا نظور، الحوكمة الالكترونية والمكتبات الرقمية نظره بين الواقه والطموح، بحث لنيل درجة الاجازة في قسم المكتبات والمعلومات، جامعة دمشق، كلية الاداب والعلوم الانسانية، ٢٠٠٩، ص ١٧
[٢٤] - احمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية واشكالية البحث والقياس، المنظمة العربية، لمكافحة الفساد، الدار العربية للعلوم والنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ٦٠
[٢٥] - احمد محمد عبد الهادي، الانحراف الاداري في الدول النامية، الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب، ١٩٩٧، ص ٤٣
[٢٦] - امين ساعاتي، اعادة اختراع الحكومة، الثورة الادارية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، ١٩٩٩، ص ٥٦
[٢٧] - عصام عبد الفتاح مطر، الحوكمة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، ص ٥٧
[٢٨] - سامي حسن الحمش، افتتاحيات الانترنت ومبادي الحكومة الالكترونية والتقييم الرقمي لعمل مصطلحات العالم الجديد واساسيات الاختراق، دار الفكر دمشق، الطبعة الاولى، ١٩٨٠، ص ٣٣
[٢٩] - رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٩، ص ٧٨
[٣٠] - محمد صالح المنهالي، تقديم متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من جهة نظر العاملين في الادارة العامة للاقامة وشؤون الاجانب بامارة ابوظبي، رسالة ماجستير، قدمت الى كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠٠١، ص ٣٧
[٣١] - رأفت رضوان، الحكومة الالكترونية، التحديات والافاق، قضايا معاصرة في الادارة العامة، القاهرة، مركز دراسات الادارة العامة بجامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٧
[٣٢] - ماجد راغب الحلو، علم الادارة العامة، منشأة المعارف القاهرة، ٢٠٠٥، ٤٢٧
[٣٣] - سلوى علي سليم، القانون والضبط الاجتماعي، الطبعة الاولى، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٥، ص٦٧
[٣٤] - عمر موسى جعفر القريشي، اثر الحوكمة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص ٥٨
[٣٥] - ديالا الحاج عارف، الاصلاح الاداري، الفكر والممارسة، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٣٤
[٣٦] - رمضان السنوسي، وعبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، بنغازي، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ٣٨
[٣٧] - صفوان المبيضين، الحوكمة الالكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٥٨
[٣٨] - شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال والمخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية البنانية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص ٣٩
[٣٩] - داود عبد الرزاق الباز، الحوكمة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه، منشأة المعارف الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٤٦

[٤٠] - ميتشو كاكاو، ترجمة سعد الدين خرفان، رؤى مستقبلية، وكيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، يونيو، ٢٠٠١، ص ١٦١

[٤١] - حسني عايش، الفساد والرشوة في العالم، مؤسسة الشفافية في الاردن، عمان، ٢٠٠٠.ص ٦٦

[٤٢] - شهاب الدين محمد بن احمد الابقيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، باب اصطناع المعروف واغاثة الملهوف وقضاء حوائج المسلمين وادخال السرور عليهم، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٣ص ٥٧

[٤٣] - صفوان المبيضين، الحكومة الالكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٩٣

[٤٤] - فرتيز مورفتين ماركس، اثر التطور التكنولوجي، ترجمة ابراهيم البرلسي، مطبعة مصر، بدون سنة نشر، ص ١٤٤

[٤٥] - عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحوكمة الالكترونية، الكتاب الاول، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧، ص ١٢٣

[٤٦] - علي خضير ابوزيد واخرون، تطبيقات الحاسوب في الادارة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الاولى، ٢٠٠١، ص ١٢٣

[٤٧] - محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الالكترونية، الحكومة الالكترونية، الصحافة الالكترونية، ,التسويق الالكتروني، الادارة الالكترونية، والاتصالات الالكترونية، المدارس الالكترونية، دار كنوز للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧، ص ١٥٦

[٤٨] - عبدالكريم درويش، البيروقراطية والاشتراكية، دراسة في الادارة والتغيير الاجتماعي، مكتبة لانكلو المصرية، القاهرة، بدون سنة طبع، ص ١٣٤

[٤٩] - المصدر السابق، ابوبكر محمود الهوش، ص ٩٣

[٥٠] - حمدي عبد الرحمن حسن، الفساد السياسي في افريقيا، القاهرة، دار القاريء العربي، الطبعة الاولى، ١٩٩٣، ص ١٧٣

[٥١] - عصمت عبدالله الشيخ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في تيسير وفاعلية العمل الاداري، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ١٢٧

[٥٢] - المصدر السابق، عصمت عبدالله الشيخ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في تيسير وفاعلية العمل الاداري،ص ١٢٨

[٥٣] - سامي جمال الدين، الادارة والتنظيم الاداري، الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٤٥

[٥٤] - فهد بن صالح السلطان، الحوكمة الالكترونية، ورقة مقدمة في مؤتمر التجارة الالكترونية، الرياض ٢٠٠٢، ص ٢٢

[٥٥] - عصمت عبدالله الشيخ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في تيسير وفاعلية العمل الاداري، دار النهضة العربية، ١٩٩٨ ص ١٦٦

[٥٦] - المصدر السابق، ابوبكر محمود الهوش، ص ٢٢

[٥٧] - حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر دراسة مقارنة، دار مصر المحروسة، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٢٩

[٥٨] - سلوى علي سليم، القانون والضبط الاجتماعي، الطبعة الاولى، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٥، ص ٧٧

[٥٩] - سعيد مطر الصريدي، ادارة الجودة الشاملة في الشرطة بأستخدام التقنيات الحديثة، رسالة دكتوراء، كلية الدراسات العليا، اكاديمية الشرطة، قطر، ٢٠٠٤، ص ١٤٣

٦٠ - محمد محمود الهادي، توجيهات امن وشفافية المعلومات في ظل الحوكمة الالكترونية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الثالث، تكنولوجيا المعلومات والتنمية الادارية، شرم الشيخ، ٢٠٠٤، ص ٢
٦١ - فاروق حسين، البريد الالكتروني، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، ١٩٩٩, ص ٤٥
٦٢ - مصطفى مرعي، القرارات الادارية ماهيتها وشروطها وصحتها، بحث منشور بمجلة مجلس الدولة، السنة الثانية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٥١، ص٣
٦٣ - عصمت عبدالله الشيخ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في تيسير وفاعلية العمل الاداري، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص١٣
٦٤ - داود عبد الرزاق الباز، الحوكمة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص١٨٧
٦٥ - سامي جمال الدين، اصول القانون الاداري، منشأة المعارف الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٥٥٥
٦٦ - ينظر قانون التجارة الالكترونية في امارة دبي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢ المادة الثانية منه
٦٧ - امين ساعاتي، اعادة اختراع الحكومة، الثورة الادارية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي, ١٩٩٩, ص٢٠
٦٨ - فرتيز مورفتين ماركس، اثر التطور التكنولوجي، ترجمة ابراهيم البرلسي، مطبعة مصر بدون سنة نشر، ٢٢٦
٦٩ - عبد الكريم درويش، البيروقراطية والاشتراكية، دراسة في الادارة والتغيير الاجتماعي، مكتبة الانكو المصرية القاهرة، بدون سنة نشر، ص ١٣٦
٧٠ - ابراهيم طه الفياض، القانون الاداري، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ١٩٨٨,ص٣٣
٧١ - محمد عبد الحميد ابوزيد، المرجع في القانون الاداري، دار النهضة العربية، ١٩٩٩,ص٤٤٨
٧٢ - عزيز الشريف، ويسرى العصار، القانون الاداري، النشاط الاداري، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٩٩,ص١٨٣
٧٣ - راشد زاهد سلوم، مهام الحوكمة الالكترونية، معهد الكويت للابحاث العلمية، ورقة عمل مقدمة الى المركز الوطن للمعلوماتية العلمية والتقنية، ٢٠٠٣ ص ٢٦